رؤى عالمية

عدد خاص

العدد 13، 30 ديسمبر 2021

بين الجائحة والتضخم والكرة:

توقعات القضايا الـ 10 الأكثر تأثيراً على المجتمعات في 2022

المحتويات:

1- جائحة كورونا: تلاشي الفيروس، وتزايد الاضطرابات في الدول الفقيرة 3

2- الاقتصاد العالمي: ارتفاع التضخم وزيادة الاستثمار في الطاقة 4

3- العمل: تحديات يفرضها نمط «العمل الهجين» 5

4- السياحة: إجراءات لتنشيط القطاع، وافتتاح متاحف جديدة 6

5- السفر الدولي: تباين التوقعات مع استمرار قيود السفر 7

6- الفضاء الخارجي: السعي لتوفير الإنترنت عبر الأقمار الصناعية 8

7- التكنولوجيا: استمرار «الأوبئة الرقمية»، والحملات على الشركات الصينية 8

8- تغير المناخ: دعوة لخفض الانبعاثات من خلال «الخريطة الزرقاء» 9

9- الفن: رواج في الأعمال الإبداعية 10

10- الرياضة: البحث عن مصادر بديلة لعائدات الأندية 11

- "**رؤى عالمية**" تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات ودور النشر الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

- الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

بين الجائحة والتضخم والكرة:
توقعات القضايا الـ 10 الأكثر تأثيراً على المجتمعات في 2022

يتناول هذا العدد الخاص من «رؤى عالمية» أبرز التوقعات لعام 2022، وذلك من خلال عرض أهم ما تضمنه الملف الذي نشرته مجلة «الإيكونوميست» The Economist البريطانية في نوفمبر 2021 تحت عنوان "The World Ahead 2022". إذ يتم التركيز هنا على استكشاف مستقبل جائحة كورونا في العام الجديد، وتأثيرات هذه الأزمة على عدة قطاعات من بينها الاقتصاد، وأنماط العمل، والسياحة، والسفر الدولي، والفن، والرياضة، فضلاً عن رصد توقعات «الإيكونوميست» لقضايا أخرى على غرار تغير المناخ، والتكنولوجيا، والفضاء الخارجي.

1- جائحة كورونا: تلاشي الفيروس، وتزايد الاضطرابات في الدول الفقيرة

عند الحديث عن توقعات العالم في عام 2022، لا شك أن مستقبل جائحة كورونا سيكون المتغير الأهم في هذه التوقعات، ليتقاطع مع الأحداث كافة المرتبطة به واتجاهاتها على مستوى العالم. لذا ركّز ملف مجلة «الإيكونوميست» حول توقعات العام الجديد على مستقبل الوباء، وذلك من خلال تخصيص عدد من المقالات لهذا الموضوع؛ وكان أبرزها مقال بعنوان «من المرجح أن يتلاشى كوفيد-19 في عام 2022»، للكاتب «إدوارد كار»، المحرر في «الإيكونوميست».

وتحدث «كار» عن أن الأوبئة لا تموت، وإنما تتلاشى. وهذا ما يُرجّح أن يحدث لفيروس كورونا في عام 2022، لكنه ربما يستمر في الانتشار بقوة وبشكل موسمي في بعض مناطق العالم التي تعاني نقص الرعاية الصحية، لذلك يحتاج علماء الأوبئة إلى الانتباه إلى المتحورات الجديدة التي يمكنها مقاومة اللقاحات.

وعلى مدار السنوات القادمة، وبينما يستقر كوفيد-19 كمرض متوطّن مثل الأنفلونزا أو نزلات البرد؛ فمن المرجح أن تعود الحياة في معظم أنحاء العالم إلى طبيعتها. وهنا يعتبر الكاتب أن حدوث ذلك قد يكون دلالة على «نجاح مذهل» و«فشل محبط» في الوقت ذاته. إذ سيتمثل النجاح في أن عدداً كبيراً من الأشخاص قد تم تطعيمهم، وأنه يمكن للأدوية الجديدة أن تُقلِّل بشكل كبير من خطر الوفاة، حيث نجح العالم في وقت قياسي في تصنيع وإنتاج وتوزيع لقاح كورونا، بينما استغرقت هذه العملية سنوات طويلة في الماضي. فعلى سبيل المثال، استغرق لقاح شلل الأطفال 20 عاماً للانتقال من التجارب المبكرة إلى أول ترخيص أمريكي له.

لكن الأمر المحبط أن تكلفة الوصول إلى اللحظة الراهنة كانت باهظة للغاية، حيث تشير تقديرات «الإيكونوميست» حتى أكتوبر 2021 إلى أن وفيات العالم جرّاء كورونا بلغت 16.5 مليون حالة، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف المعدلات الرسمية المُعلنة.

أمّا «ناتاشا لودير»، محررة السياسات الصحية في «الإيكونوميست»، فقد كتبت تحت عنوان «ما الذي يمكن توقعه في العام الثالث من الجائحة؟»، أن عام 2022 سيكون أفضل بكثير بالنسبة للدول الأكثر ثراءً في العالم، وسيكون تأثير كوفيد-19 أقل بكثير على الصحة والأنشطة اليومية. ولكن الأمر لن يكون كذلك في البلدان الفقيرة أو الأقل تحصيناً، حيث يُتوقع أن تستمر الآثار الضارة للفيروس فيها، وستجد صعوبة خلال عام 2022 في الوصول إلى اللقاحات، وربما تشهد معدلات وفاة مرتفعة، ومزيداً من الانكماش على مستوى الاقتصاد.

1-«The World Ahead 2022», **The Economist**, November 8, 2021.
URL: https://www.economist.com/the-world-ahead-2022

وعلى الرغم من أن اللقاحات الحالية قد تكون قادرة على قمع فيروس كورونا، فإن ثمة حاجة إلى لقاحات جديدة للحد من انتقاله. ويتمثل الخطر الأكبر على العالم بأكمله، في ظهور «متحور جديد قوي»، قادر على الانتشار ومقاومة اللقاحات الحالية، لذلك يجب النظر إلى كورونا على أنه عدو هائل.

وعلى صعيد آخر، كتب «روبرت غيست»، المحرر الاقتصادي في «الإيكونوميست»، مقالاً تحت عنوان «ستؤدي عواقب الوباء إلى جعل السياسة أكثر اضطراباً». وذكر أنه عندما قتل الطاعون ثُلث الأوروبيين في القرن الرابع عشر، ترك لأصحاب العقارات أيادٍ قليلة جداً لحرث أراضيهم، ما سمح للعمال بالمطالبة بمعاملة أفضل. وعندما قتلت الإنفلونزا الإسبانية 20 مليون هندي في عامي 1918-1919 (و30 مليون شخص آخر في جميع أنحاء العالم)، انتشر البؤس الذي ساعد في إطلاق حملة المهاتما غاندي لإنهاء الحكم الاستعماري البريطاني.

ويمكن للأوبئة أن تقلب السياسة رأساً على عقب، فقد وجدت دراسة أُجريت على 133 دولة بين عامي 2001 و2018 أن الاضطرابات السياسية تميل إلى الذروة بعد عامين من ظهور وباء جديد. لذلك ربما يكون 2022 عاماً مليئاً بالاضطرابات.

وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت الاضطرابات المدنية بنسبة 10% في 2020 (العام الأول للوباء)، وذلك على الرغم من قيام كل دولة تقريباً بفرض قيود على التجمعات العامة. وهنا بعض المواطنين يلومون حكوماتهم على فشلها في كبح جماح الفيروس، بينما يشكو آخرون من عمليات الإغلاق القسرية المدمرة اقتصادياً. واستمرت الحال كذلك في عام 2021.

وفي عام 2022، سيكون خطر الاضطراب أكبر في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل، حيث يعاني الفقراء الكثير من المشاكل لدرجة أن فيروس كورونا هو مجرد بند ضمن قائمة طويلة قائمة. وقد تؤدي انتخابات 2022 إلى تفجر مثل هذه الإحباطات في بعض الدول، مثل البرازيل وكينيا والفلبين والهند. لذلك سوف تكافح بعض هذه الدول من أجل عدم إجراء الانتخابات من الأساس في العام الجديد.

2- الاقتصاد العالمي: ارتفاع التضخم وزيادة الاستثمار في الطاقة

في سياق متصل بمستقبل العالم في ثالث عام لأزمة كورونا، يأتي الحديث عن مستقبل الاقتصاد العالمي في 2022، حيث كتب «هنري كير»، المحرر الاقتصادي في «الإيكونوميست»، مقالاً بعنوان «هل سيعود الاقتصاد العالمي إلى طبيعته في عام 2022؟»

ويمكن القول إن معدلات التضخم وصلت إلى مستويات قياسية في أغلب دول العالم، وهي معدلات لم تصل إليها تلك الدول منذ الأزمة الاقتصادية في السبعينيات. وسبق أن تحدث معظم الاقتصاديين عن أن هذه الموجة التضخمية ستكون مؤقتة، وستهدأ مع تلاشي أسباب صعودها، بدايةً من اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة، وصولاً إلى عودة العمال إلى مصانعهم ومستوى التشغيل الكامل. ومع بداية عام 2022، بدا الاقتصاديون متشككين في هذه الفرضية.

ويرى الاقتصاديون أنه لكي يعود الاقتصاد العالمي إلى وضعه الطبيعي، يحتاج المستهلكون إلى إنفاق المزيد من أموالهم الوفيرة على الخدمات، مثل وجبات المطاعم والسفر. وعلى صعيد مسألة العمالة، نجد أن العديد من الاقتصادات تعاني نقص العمالة، بينما الأجور آخذة في الارتفاع. وبينما كان العديد من الاقتصاديين يأملون في عودة العمال مع انتهاء الوضع الطارئ للجائحة، لا توجد حتى الآن مؤشرات تُذكر على حدوث ذلك. فلكي ينخفض التضخم مؤقتاً، من المهم أن تنخفض الأسعار؛ إمّا عن طريق خفض الأجور أو تقليل هامش الربح أو زيادة الإنتاج (وهو أمر غير مُرجح).

وعلى صعيد ذي صلة، كتب «باتريك فوليز»، محرر شؤون الأعمال في «الإيكونوميست»، مقالاً بعنوان «يجب زيادة الاستثمار في الطاقة.. لذلك يجب أن ترتفع فواتير الضرائب». ففي عام 2021، كان العالم غارقاً في وعود حالمة حول تخفيض انبعاثات الكربون في حوالي 70 دولة، تمثل ثُلثي انبعاثات الكربون على مستوى العالم. ولكن تحطمت كل هذه الوعود على صخرة الاقتصاد العالمي.

وشهد عام 2021 ارتفاع الطلب على الطاقة، وبحلول أكتوبر الماضي، ارتفع سعر سلة الوقود الأحفوري بنسبة 95% على أساس سنوي. وواجهت الصين والهند انقطاع التيار الكهربائي، وواجهت أوروبا نقصاً في الغاز، وكان النقص في

الوقـود الأحفـوري يهـدد بدفـع التضخـم العالمـي إلى مـا فـوق 5%. كل ذلـك دفـع السياسـيين لإعـادة عقـارب السـاعة إلى الـوراء، حيـث رفعـت الصـين والهنـد إنتـاج الفحـم، وأعـادت بريطانيـا تشـغيل محطـات الطاقـة لديهـا (كثيفـة الانبعاثـات الكربونيـة)، ومـع وصـول سـعر النفـط إلى 80 دولاراً للبرميـل، حـث البيـت الأبيـض منظمـة «أوبـك» عـلى زيـادة الصـادرات.

وفي عـام 2022، يُتوقع أن تتجـه الحكومـات إلى جعـل نظـام الطاقـة أقـل هشاشـة، وسيسـتمر العمـل عـلى تطويـر مصـادر الطاقـة المتجـددة مثـل الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح، لكـن في ظـل الحاجـة إلى مصـادر أكـثر رسـوخاً لا تعمـل بالفحـم، سـيتجه العـالم أكـثر إلى الغـاز الطبيعـي وربمـا الطاقـة النوويـة.

وسـيحتاج الاسـتثمار في الطاقـة خـلال عـام 2022، إلى زيـادة مـن 2% إلى 5% مـن النـاتج المحـلي الإجمـالي العالمـي، وهـو مـا يفـرض عـلى الحكومـات رفـع فواتـير الضرائـب، حتـى تسـتطيع التعامـل مـع أزمـات الطاقـة.

وفيـما يتعلـق بأزمـات الغـذاء، كتـب «ماثيـو فافـاس»، مراسـل الشـؤون الماليـة في «الإيكونوميسـت»، مقـالاً بعنـوان «سـتظل أسـعار المـواد الغذائيـة مرتفعـة، مـما يلحـق الـضرر بالـدول الفقـيرة أكـثر مـن غيرهـا».

وهنـا تطـرق الكاتـب إلى مـا وصفـه بالتأثـير غـير البديهـي لوبـاء كورونـا عـلى أسـعار المـواد الغذائيـة. ففـي أوائـل عـام 2020، عندمـا تـم إغـلاق جـزء كبـير مـن العـالم، كان هنـاك خـوف مـن أن يـؤدي التخزيـن وإغـلاق الحـدود إلى ارتفـاع الأسـعار، وبـدلاً مـن ذلـك بالـكاد ارتفعـت الأسـعار. وبعـد أشـهر فقـط، عندمـا بـدا أن الوبـاء قـد تـلاشى في العـالم الغنـي وأُعيـد فتـح الاقتصـادات تدريجيـاً، بـدأت الأسـعار في الارتفـاع بسرعـة مخيفـة. وبحلـول مايـو 2021، وصلـت أسـعار المـواد الغذائيـة إلى أعـلى مسـتوى لهـا منـذ 2011، بعـد أن ارتفعـت بنسـبة 40% في 12 شـهراً. وفي عـام 2022، مـن المتوقـع أن تسـتمر القـوى نفسـها التـي أوجـدت هـذا الارتفـاع.

ومـن العوامـل الرئيسـية التـي تفـسر الارتفـاع في الأسـعار تفـشي إنفلونـزا الخنازيـر في الصـين عـام 2018، مـا أدى إلى خفـض عـدد قطيـع الخنازيـر إلى النصـف. وأجـبر ذلـك الدولـة عـلى اسـتيراد الكثـير مـن لحـوم الخنازيـر ومصـادر البروتـين البديلـة (خاصـة الدواجـن والأسـماك)، إلى جانـب الحبـوب لإطعامهـا، خـلال عامـي 2019 و2020، وهـو مـا قلـل مـن المخزونـات العالميـة. وهنـاك أدلـة عـلى أن هـذا المـرض قـد انتـشر مـرة أخـرى في الصـين، لذلـك ربمـا يدخـل العـالم في هـذه الدائـرة مـرة أخـرى، وتسـتمر أسـواق الغـذاء في حالـة مـن عـدم الاسـتقرار.

3- **العمل**: تحديات يفرضها نمط «العمل الهجين»

مـع تصاعـد أزمـات الاقتصـاد في ظـل جائحـة كورونـا، مـن المهـم إلقـاء النظـر عـلى مسـتقبل قضايـا العمـل في عـام 2022، وهـو مـا كان ضمـن محـاور ملـف «الإيكونوميسـت»، حيـث كتـب «كالـوم ويليامـز»، الخبـير الاقتصـادي في المجلـة، مقـالاً بعنـوان «لمـاذا سـيكون عـام 2022 عـام العامـل؟».

وسـلط الكاتـب الضـوء عـلى معانـاة العـمال في جميـع أنحـاء العـالم خـلال عمليـات الإغـلاق في عامـي 2020 و2021، مـا بـين عمليـات التسريـح، وخفـض الرواتـب. وبالرغـم مـن أن التوقعـات بشـأن نسـب البطالـة كانـت متشـائمة، وتنـذر بمسـتقبل بائـس للعـمال في حـال حـدوث موجـات أخـرى مـن الوبـاء؛ فـإن هـذه التوقعـات لم تتحقـق. صحيـح أن أحـوال العـمال لم تعـود إلى مـا كانـت عليـه قبـل الجائحـة، لكنهـا لم تتدهـور كـما كان متوقـع.

والسـبب الأول في ذلـك هـو انتشـار ظاهـرة «العمـل مـن المنـزل» بكثافـة، والتـي أدت إلى تعزيـز السـعادة والإنتاجيـة في آن واحـد. أمّـا السـبب الثـاني فيتعلـق بالسياسـة، حيـث أصبـح السياسـيون ومحافظـو البنـوك المركزيـة مهتمـين بخفـض البطالـة أكـثر مـن اهتمامهـم بالسـعي لتحقيـق أهـداف أخـرى، مثـل خفـض التضخـم أو خفـض الديـن العـام.

والمحصلة هي أن العمال باتوا يتمتعون بقدرة تفاوضية أكبر مما كانوا عليه قبل سنوات، حيث ارتفع عدد الاستقالات الشهرية في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته على الإطلاق. وأصبح أرباب العمل، الذين يقدمون أجوراً منخفضة أو ظروفاً سيئة للعمل، يكافحون من أجل ملء الوظائف الشاغرة لديهم، وهو الأمر الذي سيجعل العمال أكثر قوة في عام 2022.

وفي السياق ذاته، كتب «ساتشا ناوتا»، المحرر الاقتصادي في «الإيكونوميست»، مقالاً بعنوان «كيف نضمن أن يكون مستقبل العمل عادلاً للجميع؟» وركز المقال على مستقبل العمل من المنزل، ويكشف عن الوجه القبيح لهذا الإرث من فترة الوباء. إذ صارت العديد من الشركات في مجالات مختلفة تعتمد على نهج هجين في التوظيف والعمل، ما بين العمل في المنزل والعمل من المكتب. وقبل الوباء، كان 5% من العمل في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يُنجز عن بعد، وكان 27% من أصحاب العمل يقدمون ساعات عمل مرنة. اليوم صارت هذه النسب على التوالي 40% و88%.

وادّعى الكاتب أن هذا النمط الهجين سيؤدي إلى الكثير من الفوضى والتفاوت، وليس العكس؛ لأن العمال لديهم تفضيلات مختلفة حول العمل المكتبي. فنجد مثلاً، أن النساء والآباء الذين لديهم أطفال صغار سيفضلون قضاء وقتاً أقل في المكتب، ولكنهم سيدفعون ثمن ذلك بكل تأكيد، لأنهم سيخسرون الزيادات في الأجور والترقيات.

ولتجنب هذه النتيجة، يحتاج أصحاب العمل إلى هندسة أماكن العمل، ووضع قواعد واضحة من البداية تسري على الجميع، كذلك يجب معالجة بعض الآثار الجانبية المتعلقة بفكرة العمل من المنزل، حيث نجد أن المبتدئين الجدد قد فاتهم تدريبات مهمة، وعجزوا بكل تأكيد عن تشكيل شبكات مهمة في أعمالهم.

وقد جاء مقال الخبير الاقتصادي «كالوم ويليامز»، بعنوان «الصراع على مستقبل العمل الهجين»، ليُكمل الصورة التي رسمها المقال السابق عن مستقبل العمل الهجين (الذي يجمع بين العمل من المنزل والعمل من المكتب).

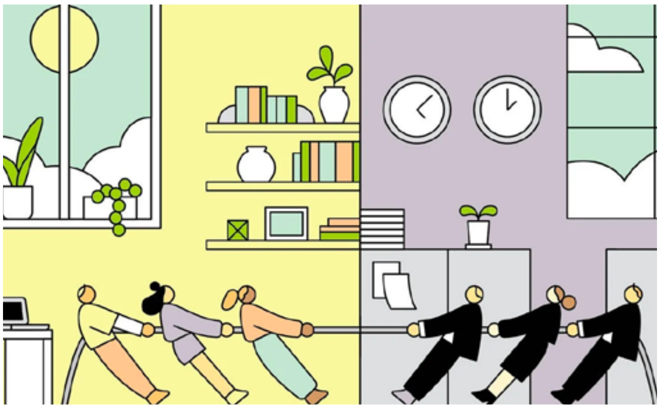

ويزعم الكاتب أن التحول إلى العمل الهجين سيكون له تأثيرات كبيرة على مستقبل العمل؛ حيث ستتبدّل المهارات المطلوبة للتوظيف، فبدلاً من البحث عن قادة لديهم كاريزما وترقيتهم، قد تبحث الشركات عن المديرين الذين يجيدون استخدام الأدوات الرقمية. والشيء الآخر هو أن الشركات والعمل نفسه، سيصبحان أكثر رقمية.

ومع اتجاه العمال أكثر إلى العمل من المنزل، سيحاول أصحاب العمل في عام 2022 بذل المزيد من الجهد لتشجيع الناس على القدوم إلى المكتب، وهذا يعني الاستثمار في امتيازات إضافية تُمنح للعمال، مثل مراكز اللياقة والطعام الجيد.

4- السياحة: إجراءات لتنشيط القطاع، وافتتاح متاحف جديدة

عانت السياحة خلال جائحة كورونا، ولكن يبدو أن عام 2022 سيكون بداية الانفراج في وضعها. وهذا ما يتوقعه «ليو ميرانى»، محرر الشؤون الآسيوية في مجلة «الإيكونوميست»، في مقاله الذي جاء بعنوان «خريطة السياحة في جنوب شرق آسيا ستبدو مختلفة تماماً في عام 2022»

وأشار الكاتب إلى أن 2019 كان آخر عام عادي للسفر، حيث دعّمت السياحة أكثر من 42 مليون وظيفة في جنوب شرق آسيا، أو 13% من إجمالي العمالة، وساهمت بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتقد الأمم المتحدة أن الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي انخفض بنسبة تصل إلى 8.4% في عام 2020 نتيجة لانخفاض السياحة.

وفي تايلاند، تُشكِّل السياحة نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك حاولت الحكومة هناك إنقاذ هذا القطاع في عام 2021، من خلال تجربة مفهوم «صندوق الحماية»، حيث يُسمح للسائحين الذين تم تطعيمهم بالكامل بزيارة الأماكن السياحية (والتي تم تطعيم سكانها بالكامل أيضاً)، ولكن لا يخرجون منها إلا بعد 14 يوماً، ويُسمح لهم بالسفر إلى أجزاء أخرى من البلاد.

في عام 2022، ستحذو دول أخرى في جنوب شرق آسيا حذو تايلاند، وسيكون هذا الأمر بداية جيدة لتنشيط قطاع السياحة في هذه البقعة بعد ركود حاد خلال العامين الماضيين.

وعلى جانب آخر، كتبت «راشيل لويد»، المحررة الثقافية في مجلة «الإيكونوميست»، مقالاً بعنوان «متاحف جديدة تفتح أبوابها في عام 2022». وبدأ المقال بسرد الوضع القاتم للمتاحف في سنوات الوباء، ففي عام 2019 زار أكثر من 230 مليون شخص حوالي 100 متحف حول العالم. وفي عام 2020، انخفض هذا الرقم إلى 54 مليوناً بسبب عمليات الإغلاق، واضطرت أكثر من 40% من المتاحف للإغلاق مرة أخرى في فترات من عام 2021 خلال الموجات الجديدة من الفيروس. وبالتالي أثرت الجائحة سلباً على مبيعات التذاكر وهي مصدر أساسي لإيرادات المتاحف، بالإضافة إلى الإعانات الحكومية.

وفي خضم هذا الوضع، سيأتي عام 2022 ببعض النقاط المضيئة لهذا القطاع. ففي مايو المقبل، سيتم افتتاح «مركز بوب ديلان» في تولسا بأوكلاهوما، بالاعتماد على مجموعة من أكثر من 100 ألف قطعة أثرية لاستكشاف التأثير الثقافي للموسيقي. وفي الصيف، سيحكي «متحف برودواي» قصة منطقة الفنون التاريخية منذ عام 1735 - عندما افتُتح المسرح الأول- حتى يومنا هذا. ومن خلال الفن المرئي والتركيبات التفاعلية، سيتعرف الزوار على رواد الصناعة، ويشاهدون ما وراء كواليس المسرحيات الموسيقية التاريخية.

وفي يونيو 2022، سيتم افتتاح المتحف الوطني بأوسلو في موقعه الجديد على الواجهة البحرية للمدينة، ليكون الأكبر من نوعه في دول الشمال الأوروبي، وسيتم عرض حوالي 5 آلاف عمل فني من مجموعة المتحف، أي ضعف ما كان عليه من قبل.

5- السفر الدولي: تباين التوقعات مع استمرار قيود السفر

كان المشهد الغريب في بداية وباء كورونا هو الرفوف الفارغة في متاجر ومحلات «السوبر ماركت»، وذلك عندما تعرّضت سلاسل التوريد العالمية لضغط الشراء بدافع الذعر والاضطراب الناجم عن الفيروس. بيد أن أنه سرعان ما تم تعديل الأمر، وتلاشت هذه المشاهد. لكن الشيء الوحيد الذي لم يتم تعديله هو نقص المسافرين الدوليين. وهذا ما يناقشه «سايمون رايت»، محرر «الإيكونوميست»، في مقاله بعنوان «السفر الدولي سيصبح أسهل... لكن القيود ستبقى».

وأكد الكاتب أن الطائرات في زمن الجائحة غالباً ما تكون نصف ممتلئة في أحسن الأحوال، حيث انخفض عدد المسافرين الدوليين بنحو 75% في عام 2020. ولا يُتوقع أن تكون أرقام عام 2021 أفضل بكثير، لكن آفاق 2022 تبدو أقل تشاؤماً.

وفي وقت مبكر من الوباء، اعتقد معظم المتنبئين أن السفر الدولي لن يتعافى ويعود إلى مستويات 2019، قبل عام 2023 على أقل تقدير، وقد يمتد الأمر إلى عام 2024. ولا تزال القيود المفروضة على الرحلات الجوية الدولية مشددة ويتم رفعها ببطء. وحتى الآن، هناك 3 دول فقط (كولومبيا وكوستاريكا والمكسيك) لا تفرض أي قيود على الزوار، في حين أن 88 دولة لا تزال مُغلقة تماماً، والآخرون لديهم قواعد صارمة. ولكن مع ارتفاع معدلات التطعيم وتراجع العدوى، سيتم تخفيف القواعد وإعادة فتح الطرق.

وسيكون الانتعاش غير متساو، فقد انتعش السفر الداخلي في الدول الكبيرة، حيث تقترب الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات ما قبل الجائحة، وتجاوزتها الصين بالفعل. كما أن السفر الإقليمي آخذ في الانتعاش. ويعتقد اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) أن أوروبا يمكن أن تعود إلى ما يقرب من أربعة أخماس مستويات ما قبل الوباء في عام 2022. لكن تعافي آسيا كان بطيئاً، وقد يستمر في التخلف عن بقية العالم. وسيظل السفر لمسافات طويلة عند مستويات منخفضة حتى تنتشر اللقاحات على نطاق واسع.

وتزداد حجوزات الترفيه كلما رفعت البلدان القيود المفروضة على السفر إلى الخارج، والاستمرار في هذا المسار سيساعد في ملء الطائرات مرة أخرى، خاصة على صعيد الرحلات القصيرة. حتى إذا ظهرت طفرة أكثر ضراوة لفيروس كورونا، وتدهور الوضع بأكمله مرة أخرى؛ فإن نوعاً واحداً من الرحلات سوف يستمر ويزدهر، وهو «الطائرات الخاصة»، حيث يستمر الطلب المتزايد للأثرياء على المقاعد في هذه الطائرات؛ وذلك لتجنب الحواجز التقليدية التي تواجه الجماهير. فقد شهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021، حوالي 2.9 مليون رحلة جوية بواسطة طائرات رجال الأعمال، بزيادة قدرها 70% عن عام 2020.

6- الفضاء الخارجي: السعي لتوفير الإنترنت عبر الأقمار الصناعية

لطالما كان رجل الأعمال «إيلون ماسك»، المؤسِّس الطموح لشركة SpaceX، واضحاً بشأن سبب وجود الشركة؛ وهو تأسيس قاعدة بشرية تصلح للحياة على كوكب المريخ. فماذا يحمل عام 2022 لهذا الهدف؟ هذا ما يناقشه «تيم كروس»، محرر التكنولوجيا في «الإيكونوميست»، في مقاله بعنوان «هل تستطيع أقمار ستارلينك التابعة لإيلون ماسك تمويل قاعدة بشرية على سطح المريخ؟»

وذكر الكاتب أن صواريخ فالكون (التابعة لشركة SpaceX) والقابلة لإعادة الاستخدام جزئياً، أدت إلى خفض تكلفة إطلاق الأشياء في الفضاء، وهي خطوة حيوية لطموحاتها على كوكب المريخ. وأحدث مركبة للشركة يُطلق عليها اسم Starship، وقامت بأول رحلة تجريبية مدارية لها في نهاية عام 2021، لتصبح أقوى صاروخ منذ صاروخ Saturn V الذي نقل روّاد فضاء «أبولو» إلى القمر.

وتقوم شركة SpaceX بتمويل أبحاثها ومشاريعها من خلال المكاسب التي تحصل عليها نظير تنفيذ عمليات إطلاق صواريخ لوكالة «ناسا»، حيث تنقل نيابة عنها حمولات وروّاد فضاء إلى محطة الفضاء الدولية. ولأن هذه الأنشطة غير كافية لتمويل خطط الشركة بشأن المريخ، فإنها تنوي تنفيذ مشروع جديد، وهو ملء السماء بما لا يقل عن 10 آلاف قمر صناعي، يحلق على ارتفاع منخفض، وهو ما يعادل أربعة أضعاف الأقمار الصناعية النشطة حالياً.

ويُطلق على هذه الأقمار الجديدة Starlink، وهي ستعمل على خدمة ملايين المستخدمين، من خلال توفير خدمات الإنترنت لهم على نطاق واسع، (والمقصود هنا خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية)؛ وهي خدمة تعجز عن توفيرها بكثافة الأقمار الصناعية الحالية، نتيجة دورانها على ارتفاع كبير.

ويهدف ماسك إلى توفير خدمة إنترنت الفضاء للبلدان الفقيرة، وللأجزاء النائية من الدول الغنية. ولكن مازال سعر Starlink مرتفعاً بالنسبة للمستخدم العادي. وليس من المعروف إن كان عام 2022 يحمل النجاح لمشروع Starlink أم لا، وحتى في حالة نجاحه، ليس من المضمون أن تستطيع مكاسبة تمويل خطط ماسك بشأن المريخ.

7- التكنولوجيا: استمرار «الأوبئة الرقمية»، والحملات على الشركات الصينية

إن التحولات التي طرأت على حياة البشر في ظل وباء كورونا، انعكست بلا شك على التكنولوجيا، فأنتجت آثاراً إيجابية، وأخرى سلبية. فنجد أن «شاشانك جوشي»، محرر شؤون الدفاع في مجلة «الإيكونوميست»، يرصد أحد هذه الآثار السلبية في مقال بعنوان «الوباء الرقمي لهجمات برامج الفدية سيستمر».

ورأى الكاتب أن «الأوبئة الرقمية» قد اجتاحت العالم في عام 2021، حيث ضربت هجمات «برامج الفدية» كبريات الشركات العاملة في الولايات المتحدة، وكلفتها مئات الملايين من الدولارات، حتى أن الموضوع سيطر على القمة الأولى بين الرئيسين الأمريكي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين في يونيو من نفس العام. وفي عام 2022، من المتوقع أن تزداد مقاومة الحكومات والشركات، لكن هذه الهجمات ستستمر.

وطورت العديد من الحكومات قوات إلكترونية هجومية تديرها وكالات عسكرية واستخباراتية، بحيث تتصدى لهذا النوع من الهجمات. وفي حال فشل التصدي لها، تحاول الحكومات استرداد الفدية، ففي معظم الحالات، يتم دفع الفدية بالعملة المُشيفرة، ويتم الاحتفاظ بها في حسابات مجهولة يصعب الكشف عنها. وكانت الحكومة الأمريكية قادرة على استرداد غالبية الفدية التي دفعتها الشركات العاملة بها.

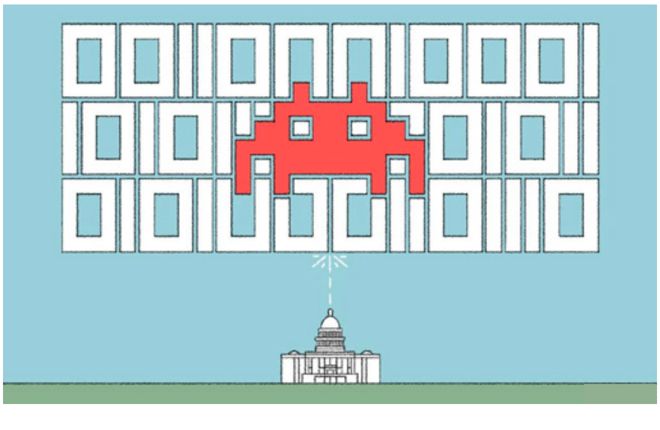

وفي معظم الحالات، ستعجز الشركات عن استرداد الفدية، لذلك يسعى بعضها إلى وسائل أخرى لمواجهة هذه الهجمات، بما في ذلك الحصول على بوليصة تأمين إلكتروني، والتي تُدفع مقابل الخسائر المتعلقة ببرامج الفدية. فقد بلغت قيمة سوق التأمين الإلكتروني العالمي 7 مليارات دولار في عام 2020، ومن المتوقع أن تتجاوز 20 مليار دولار بحلول عام 2025.

وتعد برامج الفدية جزءاً من مشكلة أكبر، فمجرمو الإنترنت متعددون وأساليبهم قابلة للتطور، لذلك إذا ما وجدوا أن الاحتيال ببرامج الفدية صار شديد الخطورة أو أقل ربحية، فقد يتوجهون إلى مسارات بديلة؛ مثل سرقة العملات المُشفرة. وبالتالي فإن الحد من الجريمة الإلكترونية يتطلب تثقيف الموظفين ليكونوا حذرين من رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة؛ مع ضرورة تحديث البرامج باستمرار؛ وعمل نسخ احتياطية من البيانات.

ومن ناحية أخرى، يرصد «دون وينلاند»، محرر الشؤون المالية في «الإيكونوميست»، أوضاع كبريات شركات التكنولوجيا في الصين، من خلال مقال بعنوان «حملة شي جين بينغ على شركات التكنولوجيا الصينية ستستمر».

فقد كثفت الحكومة الصينية هجومها «الشرس»، على حد وصف الكاتب، ضد شركات التكنولوجيا في البلاد منذ ربيع وصيف 2021، وتم القضاء على أكثر من 1 تريليون دولار من القيمة السوقية لبعض أكبر مجموعات الإنترنت في العالم، مثل Tencent، عملاق الألعاب والوسائط الاجتماعية، وAlibaba، مركز التجارة الإلكترونية القوي في الصين. بل تم التخلص من نماذج أعمال بالكامل، مثل الدروس الخصوصية عبر الإنترنت.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الحملة في عام 2022، وهو الأمر الذي سيُنتج تغييرين كبيرين؛ الأول هو تراجع ربحية قطاع التكنولوجيا في الصين. فبعد أن كان عمالقة الإنترنت والتجارة الإلكترونية في البلاد منجم ذهب للمستثمرين لسنوات، ستتباطأ الأرباح؛ لأن الإجراءات المنفذة في 2021 ستنعكس في أرباح عام 2022. أما التغيير الثاني فسيتمثل في احتمالية اتجاه بعض هذه الشركات إلى البورصة لجمع رأس المال، وتعويض خسائرها. ومن المتوقع أن تُطرح العديد من الشركات الكبرى للاكتتاب العام في هونج كونج، على الرغم من أن التقييمات المنخفضة التي ستحصل عليها هناك.

8- تغير المناخ: دعوة لخفض الانبعاثات من خلال «الخريطة الزرقاء»

احتلت قضايا المناخ مساحة لا بأس بها ضمن إصدار «الإيكونوميست» لتوقعات عام 2022، ومن أبرز المقالات التي تناولت هذا الملف، كان مقال «كاثرين برايك»، محررة شؤون البيئة في المجلة، والذي جاء تحت عنوان «مكافحة تغير المناخ تتطلب أفعالاً وليس مجرد كلمات».

ورأى الكاتب أنه غالباً ما يدخل العالم في حالة من «السبات العميق» بعد كل قمة للمناخ تعقدها الأمم المتحدة، فقد حدث ذلك في الماضي، ومن المتوقع أن يحدث بعد قمة «كوب 26» التي عُقدت في غلاسكو في نوفمبر 2021.

ومن المتوقع في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، أن تنشر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مراجعتها الرئيسية لعلوم المناخ، والتي ستوضح بالتفصيل أحدث النتائج المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ. ومن المعروف أنه من أجل خفض الانبعاثات بسرعة للحد من الاحتباس الحراري العالمي، يجب ألا تتجاوز الانبعاثات البشرية المستقبلية حاجز (400 إلى 450 مليار طن).

وخلال عام 2022، سيكون هناك ضغط كبير على الحكومات والقطاع الخاص للولوج إلى عصر الوقود منزوعة الكربون. ولكن أحد المخاوف هو أن ارتفاع الطاقة الذي بدأ في النصف الثاني من 2021، والمخاوف الناتجة عن تجمد كبار السن خلال فصل الشتاء؛ ستؤدي إلى برودة عزيمة السياسيين عن المُضي قُدماً لإنقاذ الأرض من الاحتباس الحراري.

وفي السياق ذاته، كتب «ما جون»، المدير المؤسس لمعهد الشؤون العامة والبيئية (IPE) في بكين، مقالاً بعنوان: «التعاون بشأن تغير المناخ». وفيه يستعرض وجهة نظرة مؤسسته وجهودها في مكافحة الاحتباس الحراري، حيث رأى أنه يمكن لشفافية المعلومات البيئية إعلام أصحاب المصلحة وتمكينهم من اتخاذ إجراءات لتحسين جودة الهواء والماء، ومن ثَمَّ تقليل تلوث الهواء في الصين بأكثر من النصف في 8 سنوات فقط. وهو يرى أن هذا هو الإطار الزمني تقريباً الذي يجب على العالم خلاله خفض انبعاثات الكربون بمقدار النصف من أجل الحد من الاحتباس إلى 1.5 درجة مئوية.

وفي عام 2022، ستقوم هذه المؤسسة الصينية بتوسيع النهج نفسه لصناعات ومناطق أخرى، من خلال إنشاء «الخريطة الزرقاء» لـ Zero Carbon، وهي قاعدة بيانات لقياس انبعاثات الكربون لمناطق وصناعات مختلفة. وستعمل المؤسسة على تسهيل الوصول إلى بيانات الانبعاثات وفهمها من خلال الصور التوضيحية والخرائط، وتطوير مؤشر إقليمي للعمل المناخي، بالاشتراك مع الأكاديمية الصينية للعلوم البيئية، وذلك لتتبع وتقييم الطموحات المناخية المحلية واتجاهات الأداء وتخفيض الكربون في المقاطعات الرئيسية في الصين. كل هذا سيجعل من السهل تحديد النقاط الساخنة لاستخدام الطاقة وانبعاثات الكربون، وبالتالي تحديد أفضل الفرص للحفاظ على الطاقة وخفض الانبعاثات في جميع أنحاء البلاد.

ويأمل معهد الشؤون العامة والبيئية (IPE) في عام 2022 أن تستفيد المزيد من الشركات من نظام «الخرائط الزرقاء»، والذي يتتبع بالفعل الأداء البيئي لـ 10 ملايين شركة، وذلك لاتخاذ خيارات خضراء في ممارساتهم، ربما تُنقذ مستقبل الأرض.

9- الفن: رواج في الأعمال الإبداعية

يبدو أن فترة وباء كورونا كانت إيجابية بالنسبة لبعض الفنانين، الذي استحضروا إبداعهم، وأسسوا مشاريع فنية جديدة. وهذا ما يناقشه «فياميتا روكو»، المحرر الثقافي في «الإيكونوميست»، في مقاله بعنوان «كيف عزز الوباء إبداع الفنانين؟»

ويبدأ المقال بالحديث عن «ويليام كنتريدج»، النحّات المشهور وفنان الأداء وصانع الأفلام، والذي أصيب بفيروس كوفيد-19 في منتصف عام 2020. وكان الجنوب أفريقي يعمل في مركزه الفني، وهو مساحة حاضنة لفناني الأداء افتتحها في عام 2016 في وسط جوهانسبرج.

ولما يقرب من 4 عقود، كان «كنتريدج» يسافر على مدار العام، ويشرف على التركيبات والعروض والمعارض من نيويورك إلى سالزبورغ إلى سيدني. ولكنه فجأة أُجبر على العزلة، واتجه للعمل في استوديو صغير بناه في الجزء السفلي من حديقة منزله. وبعد أن وجد نفسه - بشكل غير متوقع- يمتلك وقتاً وفيراً، تمكن من التركيز على مشروع كان يفكر فيه لسنوات عديدة؛ وهو عبارة عن سلسلة من الأفلام مدتها ساعة واحدة تُسمى «Studio Life»، استناداً إلى ما وصفه بـ «التاريخ الطبيعي للاستوديو، أو كيمياء الفن».

بعيداً عن جنوب أفريقيا، نجد السير «هاريسون بيرتويستل»، المؤلف الموسيقي البريطاني البالغ من العمر 87 عاماً، قد بدأ العمل على أوبرا جديدة له. بينما ركزت Crystal Pite، مصممة الرقصات والمخرجة الكندية، على سلسلة من الأعمال التي سيتم الكشف عنها اعتباراً من عام 2022 في دار الأوبرا الملكية في Covent Garden بلندن. وأضاف الفنان الأمريكي «مايكل هايزر» اللمسات الأخيرة على مشروع بدأه قبل 50 عاماً، وهو إنشاء مدينة فرعونية منحوتة يدوياً، تتضمن أكبر تمثال نُحت في العالم، وذلك في صحراء نيفادا.

وفي سياق مختلف، يُناقش مقال آخر أحد جوانب مستقبل الفن، وهو مقال جاء تحت عنوان «لماذا تزداد عروض الستاند آب كوميدي في البلدان الاستبدادية؟» ويزعم المقال أن الحكم الاستبدادي لا يقتل الكوميديا بالضرورة، لكنه يقيدها. ففي الصين، لا تزال الأشكال الكوميدية التقليدية مثل «الحديث المتبادل»، من العناصر الأساسية في البرامج التلفزيونية، لكن تجنبهم لأي موضوع حسّاس «يجعلهم متخلفين»، حسب وصف المقال.

على النقيض من ذلك، تزدهر عروض الـ «ستاند آب كوميدي»، حيث تُباع تذاكر أندية الكوميديا الأكثر شعبية في شنغهاي وبكين في ثوان. وغالباً ما يجذب برنامج «Rock and Roast»، وهو عرض متنوع يضم ممثلين كوميديين متنافسين، أكثر من 100 مليون مشاهدة في الأسبوع على منصة البث المباشر لشركة Tencent الصينية. صحيح أن البرنامج يتجنب السياسة أيضاً، لكنه يتناول موضوعات اجتماعية حسّاسة مثل النسوية والصحة العقلية.

عموماً، صارت «الكوميديا الارتجالية» في تزايد في البلدان الاستبدادية. ولكن في حالات السخرية من الحكومات، تظل

الرسوم الكاريكاتورية أكثر أشكال الهجاء شعبية وفاعلية في آسيا؛ لأسباب ليس أقلها أن رسامي الكاريكاتير يمكنهم إخفاء انتقاداتهم بسهولة أكبر. وهنا يقول أحد رسامي الكاريكاتير في تايلاند إن «محاولات الحكومة لتنظيف الإنترنت من الرسوم الكاريكاتورية تشبه لعبة لا تنتهي أبداً».

10- الرياضة: البحث عن مصادر بديلة لعائدات الأندية

تعد الرياضة من أكثر المجالات تأثراً بجائحة كورونا، فهي الأكثر ارتباطاً بالجماهير وتجمعها في الاستادات، سواء لمؤازرة فرقها الرياضية، أو لتمويل خططهم المالية. وفي هذا الإطار، جاء مقال المحلل الرياضي «نيل فريدريك جنسن»، والذي جاء تحت عنوان «كرة القدم تتعافى من فترة صعبة».

لطالما لعبت كرة القدم دور المشتت الأكبر؛ فهي تتيح للأشخاص التخلي عن أعباء الحياة لمدة 90 دقيقة على الأقل. وخسارة هذا العنصر في عام 2020 كانت أمراً ذا ضررٍ شديد، حيث أُلغيت الكثير من المباريات نهائياً، وعند استئنافها لُعبت في ملاعب خالية من الجمهور. وكانت العودة الجزئية للجماهير إلى الملاعب من مظاهر عودة الحياة إلى طبيعتها.

وفي موسم 2019-2020، تراجعت عائدات الأندية الأوروبية بمقدار 3.7 مليار يورو (4.3 مليار دولار)، وعانت الأندية العشرون الكبرى انخفاضاً بنسبة 12% في عائداتها المالية. وفي عام 2022، سيتم الكشف عن التفاصيل المالية لموسم 2020-2021، لتقديم صورة أكثر دقة لتأثير الوباء على الرياضة. وتبدو المؤشرات الأولية غير مبشرة.

فبعد موسم كامل من دون متفرجين في 2020-2021، سيتعين على الأندية إعادة تقييم مستويات الديون والتكاليف والتمويل. فنجد مثلاً أن دوري الدرجة الأولى الإسباني قد باع حصة لشركة أسهم خاصة مقابل 2.7 مليار يورو، وبالتالي بدأت الأندية بالفعل في إيجاد مصادر بديلة للاستثمار والتمويل. وقد تنتشر هذه العادة في عام 2022.

والأزمة المالية التي اندلعت لم تقتصر على الأندية الصغيرة ذات الدخل المحدود، فنجد نادياً مثل برشلونة الإسباني واجه مشاكل مالية وديوناً ضخمة وفاتورة أجور لا يمكن تحملها. ونتيجة لذلك، اضطر النادي إلى التخلي عن قائد الفريق «ليونيل ميسي» إلى باريس سان جيرمان الفرنسي. وبالمثل، اضطر إنتر ميلان، بطل إيطاليا في عام 2021، إلى التخلي عن مدربه وبعض اللاعبين الرئيسيين، وذلك بعد أن قلّص مالكهم الصيني الميزانية. وفي عام 2022، سيتعين على المزيد من الأندية إصلاح إدارة شؤونها المالية.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وترسل عبر البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

جميع حقوق النشر محفوظة © 2021